الأنباء
الخميس 31 مارس 2011

قالت إن موضوع مدرسة «خالدة بنت الأسود» قيد التحقيق

الحمود: الحكومة اطلعت على اقتراح «المعلمين» وأقرت ما تراه مناسباً للكادر

احمد السعدون وعبدالرحمن العنجري ود. يوسف الزلزلة وخالد السلطان أثناء اجتماع اللجنة المشتركة (هاني الشمري)

د. موضي الحمود باتجاه اجتماع اللجنة

متعب العتيبي واعضاء جمعية المعلمين أثناء اجتماع اللجنة المشتركة

اجتمعت امس اللجنة المشتركة من لجنتي التعليمية والمالية بحضور وزيرة التربية ووزيرة التعليم العالي د.موضي الحمود لمناقشة كادر المعلمين ومكافأة الطلاب.

وقالت وزيرة التربية د.موضي الحمود في تصريحات للصحافيين عقب الاجتماع امس: ان النقاش دار حول قضيتين الأولى مكافآت الطلبة بالجامعة والتطبيقي والتعليم العالي والموضوع الثاني كادر المعلمين، لافتة الى انها نقلت وجهة نظر الحكومة الى النواب في اللجنة المشتركة من التعليمية والمالية.

وأضافت الحمود انها أكدت حرص الحكومة على ان تكون مكافأة الطالبة مناسبة لتحثهم وتساعدهم على بذل جهد أكبر في الدراسة والتفوق الدراسي، لافتة الى ان جميع الطلاب يأخذون بالفعل حاليا مكافأة لاعانتهم، ووجهة نظر الحكومة هي ربط اي زيادة في المكافأة بتفوقه الدراسي، وذلك لتحفيزه على بذل جهد أكبر في الدراسة.

وبالنسبة لكادر المعلمين، قالت الحمود: ان مجلس الوزراء وافق على الزيادات المالية التي أقرها مجلس الخدمة المدنية للمعلمين، مشيرة الى اعتزاز الدولة بالدور الذي يلعبونه سواء كانوا كويتيين او وافدين في تخريج اجيال من شباب الكويت لبناء الوطن.

ولفتت الى ان الزيادات التي أقرتها الحكومة ومجلس الخدمة المدنية هي زيادات مستحقة للمعلمين، مشيرة الى ان الجهات المعنية بصدد تنظيم عملية صرف هذه الزيادات، موضحة ان جزءا من الزيادات سيرتبط بأداء المعلم.

وعن المعلمين الوافدين، قالت الحمود: انه تم اقرار زيادة معقولة لهم لتساعدهم على مواجهة أعباء المعيشة، خاصة مكافأة السكن الملائم، والعلاوة السنوية التي يستحقها من يمضي عدد معين من السنوات في الخدمة التعليمية داخل الكويت.

وأوضحت ان الزيادات التي أقرتها الحكومة للمعلمين تشمل محضري العلوم وأمناء المكتبات والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين.

وعن موقف الحكومة من مقترح جمعية المعلمين بشأن الكادر، قالت الحمود: ان الحكومة تلقت المقترح وتدارسته، وكانت للحكومة وجهة نظر وأقرت ما تراه مناسبا من زيادات مالية وتم عرض وجهة نظر الحكومة على اللجنة البرلمانية المشتركة وكذلك تم عرض وجهة نظر جمعية المعلمين.

وحول أزمة مدرسة خالدة بنت الأسود الثانوية بنات التي استضافت احد رجال الدين وقيل انه تحدث عن زواج المتعة، قالت الحمود: انني أبلغت أعضاء اللجنة ان الأمر قيد التحقيق حاليا.

«التشريعية» ترفض إسقاط عضوية دميثير بخمسة أصوات مقابل نائب واحد

رفضت اللجنة التشريعية إسقاط عضوية النائب خلف دميثير وإرجاء النظر في موضوعها لحين انتهاء مدة التعهد بحسن السلوك الواردة في منطوق الحكم الاستئنافي والمؤيد بحكم محكمة التمييز والتي تنتهي في 24 يناير 2012، وقال رئيس اللجنة النائب حسين الحريتي ان اللجنة اجتمعت اليوم (امس) بحضور 6 من أعضائها واعتذار واحد لتواجده خارج البلاد للنظر في إسقاط عضوية النائب خلف دميثير بناء على التكليف من مجلس الأمة، موضحا ان اللجنة استعرضت آراء المستشارين وكذلك استمعت الى رأي النائب خلف دميثير، وأكد ان 5 من أعضاء اللجنة رفضوا إسقاط العضوية عن النائب دميثير مع إرجاء النظر في موضوعها لحين انتهاء مدة التعهد الواردة بمنطوق حكمي الاستئناف والتمييز والتي تنتهي في 24 يناير 2012 بينما رأى عضو واحد إسقاط العضوية عن النائب خلف دميثير وذلك لفقده احد شروط الانتخاب لعضوية مجلس الأمة.

وكشف الحريتي ان احد الأعضاء الذين رفضوا التصويت على إسقاط العضوية دعا النائب خلف دميثير الى الاستقالة، وذلك لحساسية منصبه النيابي وان يتضمن قرار اللجنة هذه الدعوة، ورفضها بقية الأعضاء الـ 4 من الذين رفضوا إسقاط العضوية.

حسين الحريتي

خلف دميثير

علي الراشد

دميثير: أشكر أعضاء «التشريعية»

الراشد: هناك حاجة لاستقالة الحكومة وإجراء تعديل وزاري كبير

من جانب آخر، رأى الراشد ان هناك حاجة الى استقالة الحكومة وإجراء تعديل وزاري كبير، حتى تكون هناك مرحلة جديدة من التعاون، مع فريق وزاري جديد لديه قدرة على العطاء ومواكبة المرحلة، خصوصا فيما يتعلق بالخطة التنموية، «ولذلك نقول للوزراء: كفيتوا ووفيتوا.. عطوا الفرصة لآخرين».

وعن رأيه بشأن الاستجوابين المقدمين لوزيري الخارجية والإعلام، قال الراشد: «الى الآن لم أقرأ المحاور، لكن سأقرؤها وأعطي رأيي بعد الاستماع الى رأي كل وزير على حدة»، متداركا «هذا إذا كانت هناك جلسة استجوابات».

وبخصوص ما أثير عن محاضرة ثانوية خالدة بنت الأسود، قال الراشد: «اطلعت على الـCD ولم يكن هناك رجل مهم كما ادعى البعض وإنما كان يرتدي «غترة وعقال» ولم يتحدث لا عن زواج متعة ولا غيره، إنما كان يتحدث في أمور أخلاقية حميدة وما أشيع عليه كان فيه ظلم».

وبين الراشد انه اطلع على موافقة المنطقة التعليمية على حضور ذلك الاستاذ لتلك المحاضرة، وكان هناك طلب من المدرسة، مؤكدا ان المدرسة قامت بإجراءاتها الطبيعية وان الاستاذ المحاضر لم يخرج عن نطاق الموضوع، كما سمعنا وكتب وقيل بشأن هذه القضية، وهذه حقيقة نقولها للأمانة.

السلطان: لا انشقاق في التجمع السلفي

خالد السلطان

قال النائب خالد السلطان: نأسف لما نشر عن التجمع الإسلامي السلفي - والتعرض للأشخاص المسؤولين في جمعية إحياء التراث الإسلامي - وقضية أعضاء المكتب السياسي للتجمع قضية تخص إعادة ترتيب المكتب وليس هنالك مجال للاختلاف او الانشقاق.

من جانبه، قال العضو السابق محمد الكندري:

نستغرب صدور الأخبار بطريقة مغايرة للواقع، فلا يوجد بتاتا اي انشقاق بين أعضاء التجمع السلفي، وانما هناك اختلافات في وجهات النظر والتجمع ولله الحمد قادر على استيعاب كل هذه الأمور.

اما خبر الاستقالات فنستغرب ان يتم نشره في مثل هذا الوقت والتي قدمها البعض قبل 3 اسابيع.

وجاءت هذه الاستقالات بسبب الاختلاف في وجهات النظر وهي إجراءات غير مستغربة من اجل إعادة ترتيب الأوراق داخل التجمع الإسلامي السلفي.

الصرعاوي والغانم يردان على استيضاح الفهد

رد النائبان عادل الصرعاوي ومرزوق الغانم على طلب الاستيضاح حول بعض الجوانب المتعلقة بالاستجواب الذي ورد من نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية الشيخ أحمد الفهد. وجاء نص الرد كالتالي:

اشارة الى كتاب نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الدولة لشؤون التنمية ووزير الدولة لشؤون الإسكان بتاريخ 2011/3/29 والمتضمن الاستيضاح حول بعض الجوانب المتعلقة بالاستجواب المقدم اليه. فإننا اذ نؤكد على ما جاء بالمادة 134 من اللائحة الداخلية والتي تنص على: (مادة 134) «يقدم الاستجواب كتابة للرئيس، وتبين فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها..».

لذا نود الافادة بما يلي:

● أولا: أ - انجاز الأهداف وفق القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الانمائية للسنوات (2010 - 2011 - 2012 - 2013) والقانون رقم 38 لسنة 2010 بإصدار الخطة السنوية (2011/2010).

● ت - اقرار مشروعات القوانين اللازمة وفق القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الانمائية للسنوات (2010 - 2011 - 2012 - 2013) والقانون رقم 38 لسنة 2010 بإصدار الخطة السنوية (2011/2010).

● ث - الالتزام بمتطلبات المادة 3 من القانون رقم 60 لسنة 1986 في شأن التخطيط الاقتصادي والاجتماعي وفق القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الانمائية للسنوات (2010 - 2011 - 2012 - 2013) والقانون رقم 38 لسنة 2010 بإصدار الخطة السنوية (2011/2010).

● ب - تأسيس الشركات التي تنفذ أغراض الخطة وفق القانون رقم 9 لسنة 2010 بإصدار الخطة الانمائية للسنوات (2010 - 2011 - 2012 - 2013) والقانون رقم 38 لسنة 2010 بإصدار الخطة السنوية (2011/2010).

● ثانيا: فيما يتعلق بلجنة البيوت الاستشارية فنود الاشارة بهذا الصدد الى سؤالنا الموجه اليكم بتاريخ 2011/3/16 ولم تردنا الاجابة والمتعلق ببعض أوجه العمل بلجنة البيوت الاستشارية.

مرزوق الغانم

عادل الصرعاوي

الملا: استقالة الحكومة وعودة أحمد الفهد تعني استجوابه مرة أخرى بمحاور أكثر قوة

أكد النائب صالح الملا أنه إذا مارس نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية والإسكان الشيخ أحمد الفهد عملية الهروب من الأبواب الخلفية من خلال تقديم استقالته أو استقالة الحكومة وعودته الى نفس منصبه فستقدم له مساءلة سياسية اخرى أقوى من الحالية بمحاورها وأعنف بحجمها، مشيرا الى ان هذا الكم من التجاوزات والتدليس بالمعلومات والأخطاء لا يمكن السكوت عنها وقد سبق للمجلس في سوابق تاريخية أن قدم اعتراضه على عودة وزراء قدم بحقهم مساءلة سياسية تجنبوها من خلال استقالة الحكومة.

وقال الملا في تصريح للصحافيين يوم امس «نعلم جيدا ان اكثر شخص في البلاد يتمنى استقالة الحكومة هو الشيخ احمد الفهد حتى لا يواجهنا في المساءلة المقدمة له من قبل كتلة العمل الوطني والكم الهائل من التجاوزات على منصة قاعة عبدالله السالم وفي مقابل ذلك أؤكد انه إذا استقالت الحكومة وتم تشكيلها مرة اخرى وعاد الفهد لنفس منصبه فسيساءل مرة اخرى ولن نسمح له أو لغيره بأن يتهرب من مسؤولياته وتجاوزاته من خلال تقديم الاستقالة والهروب من الباب الخلفي.

صالح الملا

وشدد الملا على ان كتلة العمل الوطني لا تتعامل بشخصانية من خلال هذه المساءلة وآلية التعامل معها من خلال إعادة تقديمها مرة اخرى إذا ما استقالت الحكومة وعاد احمد الفهد لمنصبه.

مشيرا الى ان هناك سوابق تاريخية لإعادة تقديم استجوابات لوزراء استقالوا وعادوا لنفس مناصبهم قبل مناقشة المساءلة السياسية.

وأشار الملا الى انه اليوم الاستجواب قدم وأصبح استحقاقا للفهد وعليه ان يصعد المنصة كما وعد الناس والشارع الكويتي وانه يواجه هذه المساءلة والحكم في النهاية للشارع وأعضاء مجلس الأمة، لافتا الى ان كتلة العمل الوطني تعتز بكونها في هذه المساءلة المستمدة من قوة المحاور والحقائق الدامغة فيها وضعف الوزير احمد الفهد.

وأوضح الملا ان المساءلة اليوم ليست صراعا بين الأخ احمد الفهد والنائبين مرزوق الغانم وعادل الصرعاوي أو كتلة العمل الوطني ولكن المسألة مسألة صراع بين من يريد تطبيق القانون والقضاء على الفساد والمخالفات التي ترتكب يوميا في الجهات المناطة ضمن مسؤوليات أحمد الفهد وبين من يحاول الهروب وتجييش البعض لخلط الأوراق وإسقاط هذا الاستجواب المستحق، مبينا ان جميع محاولات الفهد مكشوفة فطلب الاستيضاح صحيح انه لائحي لكن الاستجواب واضح ورغم ذلك سنجيبه على الطلب.

وأكد الملا ان هذا الطلب (الاستيضاح) هو محاولة للهروب من المساءلة وخلط الأوراق وتمهيد الساحة لانسحاب مفاجئ وجميع الاحتمالات واردة ورغم ذلك انا اقول ان استقالة الحكومة أو هروب أحمد الفهد بطريقة ما سيواجه باستجواب أقوى بمحاوره وأعنف بحجمه لأن هذا الكم من التجاوزات لا يمكن ان يمر مرور الكرام وإلا أصبحت الاستقالة عرفا وسنة «اخطأ واسرق وتجاوز ودلس بالمعلومات ثم قدم استقالتك وعد مرة اخرى للوزارة».

تفاصيل تطبيق نظام التراسل الإلكتروني

بعث مكتب النائب عادل الصرعاوي بتصريح جاء فيه: واصل النائب عادل الصرعاوي كشفه لبعض ملفات الشبهات المرتبطة بـ «دولة احمد الفهد» تمهيدا للاستجواب المقرر مناقشته يوم الثلاثاء القادم، وقال الصرعاوي في تصريح صحافي ارفقه بوثائق رسمية حول تطبيق نظام التراسل الالكتروني والنظام المرئي الثنائي بين اجهزة الدولة، ان نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير التنمية ووزير الاسكان الشيخ احمد الفهد قد استغل موقعه كمسؤول عن خطة التنمية ليدخل في كافة الشؤون المتعلقة بالعمل الحكومي، ومن هذا الباب فقد طرح على مجلس الوزراء سبل تطوير الاتصالات بين الجهات الحكومية، رغم ان ذلك من اختصاص وزير المواصلات، الامر الذي قد يمثل تعاقد بالامر المباشر لشراء بعض المعدات من قبل كافة المؤسسات الحكومية دون اتباع الاطر القانونية.

واضاف الصرعاوي: لقد حاول الشيخ احمد الفهد ارغام بعض الجهات الحكومية على شراء احد الانظمة (فايل نت) والمعدات المرتبطة بها خلال شهر فقط من موافقة مجلس الوزراء التي حصل عليها بالفعل بحكم نفوذه وتسهيل طرحه للقضية على المجلس، مشيرا الى ان العملية تبدو في ظاهرها تطويرا للعمل الحكومي بينما هي تعزيز لنفوذ دولة احمد الفهد، وكنا نتمنى لو طرح هذا الموضوع في مناقصة حكومية كما يطلب من كافة الشركات في الدولة، الا انه وفي دولة احمد الفهد فإن المناقصات النزيهة لا مكان لها كما سنستعرض خلال الايام القادمة وفي الاستجواب الاسبوع المقبل.

وكشف الصرعاوي عن بعد آخر في القضية، مبينا انه ومن واقع المعلومات المستقاة من بعض الوزراء فإن مجلس الوزراء لم يناقش شراء معدات معينة من اي شركة بالامر المباشر او غير ذلك، الا ان صيغة قرار مجلس الوزراء التي صدرت اتت لتشير بشكل واضح الى ضرورة التزام الجهات الحكومية بشراء اجهزة وانظمة معينة وتراخيص برامج معينة وفق ما طرحه الشيخ احمد الفهد في اجتماع مجلس الوزراء، مبينا ان مجلس الوزراء وعلى ضوء ما اثرناه في تلك الآونة حول هذا الموضوع وصيغة القرار التي اتت بالمخالفة لرغبات مجلس الوزراء قرر المجلس تشكيل لجنة تحقيق لمعرفة من وراء صياغة القرار بهذا الشكل الذي يؤدي الى تبعات ومخالفات مالية وادارية على الحكومة كما قام مجلس الوزراء بايقاف موضوع التراسل الالكتروني برمته، ولو لم تكن هناك شبهة في الموضوع لما اقدم مجلس الوزراء على ايقافه من الاساس. وقال الصرعاوي: اين يمكن لهذه الاحداث المريبة والغريبة ان تحدث في غير ظل دولة احمد الفهد؟ وكيف لقرار مجلس وزراء ان يصدر بعيدا عن المضامين التي ناقشها مجلس الوزراء بما يؤدي الى استفادة البعض دون اجراءات قانونية سليمة؟ مشددا على ان دولة احمد الفهد باتت تتمدد وتتصرف بطرق في غاية الغرابة لتعزيز نفوذها وآن لنا كنواب ان نكشفها ونبين اساليبها.